ستّ رسائل

في إثبات واجب الوجود بالذّات وفي الإلهيات

شمس‌الدّین محمّد بن احمد خفری

(درگذشتهٔ ۹۴۲ق)

تحقیق و تعلیق

دکتر فیروزه ساعتچیان

با مقدّمهٔ انگلیسی

دکتر رودیگر آرنسن

کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی

تهران ـ ۱۳۹۰

ستّ رسائل

في إثبات واجب الوجود بالذّات وفي الإلهيات

تألیف: **شمس‌الدین محمد بن أحمد خفری** (المتوفّی ۹۴۲ق)

تحقیق و تعلیق: **دکتر فیروزه ساعتچیان**

صفحه‌آرایی : **ملیحه بوجار**

شمارهٔ انتشار : **۲۷۴**

ناظر چاپ : **نیکی ایوبی‌زاده**

چاپ اوّل : **۱۳۹۰**

شمارگان : **۱۰۰۰**

بها : **۹۰۰۰۰ ریال**

شابک : 978-600-220-083-9

تمامی حقوق چاپ و نشر این اثر در انحصار کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی است.

انتشارات و توزیع:

مرکز پژوهش کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی، خیابان انقلاب، مابین خیابان ابوریحان و دانشگاه، ساختمان فروردین، طبقهٔ ۷، واحد ۲۷ و ۲۸ ؛ تلفن: ۶۶۹۶۴۱۲۱

نشانی سایت اینترنتی: *www.Ical.ir*

نشانی پست الکترونیکی: *Pajooheshlib@yahoo.com*

الرِسَالة فِي إِثبَاتِ وَاجِب الوُجوُد بِالذَّات وَصِفَاتِه

[1] ⌜بسم الله⌝ الرّحمن الرّحيم[2]

الحمد لله ربّ العالمين والصلوة والسلام[3] على[4] محمّد سيّد المرسلين[5] وآله الطّيبين الطّاهرين.

أمّا بعد، فيقول أحوج خلق‌الله إليه[6] محمّد الخفرى: هذه *الرسالة فى إثبات واجب الوجود بالذات وصفاته* بالدلائل التى تقرّرت[8] عندى قطعيّتها؛ ويحصل العروج[9] من حضيض التقليد إلى ذروة التحقيق بملاحظتها[10]؛ وهى مرتّبة على مقدّمة ومقاصد.

المقدّمة

فى ذكر أصول يحتاج إليها إثبات المطالب:

[١] **الأوّل**[11]: الموجود ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما إذا اعتبر بذاته وجب وجوده.

وثانيهما: ما[12] إذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده. وهذا الشيء[13] فى حيّز الإمكان الخاصّ وهو

---

١. + هو ⌜...⌝ ج.
٢. + ولله الاستعانه د س؛ + ربّ يسّر وتمّم بالخير س.
٣. ـ والسلام د؛ + على خير خلقه س.
٤. ـ على س.
٥. ـ سيّد المرسلين س م.
٦. ـ اليه ج.
٧. الواجب د ج م ق.
٨. تقرّر د س.
٩. الخروج م.
١٠. لملاحضتها ت ش.
١١. الأولى م س.
١٢. ـ ما ج.
١٣. الثانى ج.

باعتبار[۱] ذاته لا يكون موجوداً ولا معدوماً، فليس له اقتضاء[۲]، ولا اقتضاء الترجيح لأحد من[۳] طرفي[۴] الوجود والعدم ولا اقتضاء الوجوب؛ لأنّ[۵] الاقتضاء تابع للوجود[۶].

[۲] **الثاني**: مجموع الأمورالتي ٦ يجوز طريان العدم على كلّ ٢[۷] منها[۸]، جاز[۹] طريان العدم عليه بحيث ينعدم بالكلّية؛ أى بحيث لا يكون شيء من أجزائه موجوداً.

وبعبارة[۱۰] أُخرى: مجموع[۱۱] أمور[۱۲] لم يكن لشيءٍ منها وجود باعتبار ذاته لم يكن لمجموعها وجود باعتبار ذاته سواء كان متناهي[۱۳] الأجزاء أو غير متناهيها، بل كلّ مجموع بالصفة المذكورة فى حكم ممكن واحد فى الاحتياج إلى الموجِد الخارج[۱۴].

[۳] **الثالث**: للوجود[۱۵] معنيان:

أحدهما[۱۶]: المعنى الانتزاعى الذى هو معنى التحقّق والثبوت.

وثانيهما: ما هو الوجود[۱۷] الحقيقى الذى هو منشأ لانتزاع[۱۸] مفهوم المتحقّق[۱۹] باعتبار ذاته.

وفى الجملة[۲۰]: يطلق الوجود على[۲۱] المعنى الانتزاعى وعلى منشأ انتزاع[۲۲] مفهوم[۲۳] الموجود[۲۴] الانتزاعى؛ أى مفهوم المتحقّق.

[۴] **الرابع**: كلّ من معنيى الوجود وحدته[۲۵] بديهى. أمّا بداهة[۲۶] وحدة المعنى[۲۷] الأوّل فهى قريبة من الأوّلية[۲۸]، وأمّا بداهة وحدة المعنى الثانى فهى حدسيّة.

وبالجملة: يجد العقلُ السليم اشتراكَ جميع الموجودات من حيث هى موجودة فى أمر حقيقى باعتباره[۲۹] يصير منشأ لانتزاع مفهوم الوجود[۳۰] الانتزاعى؛ وهذه المقدّمة الحدسيّة ممّا[۳۱] لابدّ من حفظها فى دلائل التوحيد.

---

۱. به اعتبار د م ج س.
۲. + الوجود س؛ + قبل الوجود د ج.
۳. ـ من م.
۴. الطرفين أى ق.
۵. + على كلّ منهما جاز طريان العدم و ج.
۶. الموجود ج د؛ للموجود م.
۷. كلّ منها ممكن بالإمكان الخاص ت.
۸. منهما س؛ ـ منها ت.
۹. يجوز ت د.
۱۰. أو بعبارة م.
۱۱. ـ مجموع م.
۱۲. الأمور التى م.
۱۳. متناه ج.
۱۴. ـ الخارج ت س د.
۱۵. الموجود د.
۱۶. + هو م.
۱۷. الموجود م.
۱۸. الانتزاع د ج.
۱۹. التحقّق م.
۲۰. وبالجملة د.
۲۱. + المفهوم ج.
۲۲. الانتزاع م.
۲۳. الوجود م.
۲۴. الوجود م.
۲۵. ووحدته م؛ وحدّه ج.
۲۶. بداهته دج.
۲۷. بالمعنى ج.
۲۸. ـ فهى قريبة من الأوّلية د؛ + فأوّلية د م.
۲۹. بأعيان م.
۳۰. الموجود س د ق.
۳۱. ـ ممّا م ج.

ويمكن أن يعبّر عنها[١] **بعبارة أُخرى**: وهى أن نقول: يجد العقل[٢] اشتراكاً[٣] بين الموجودات من حيث هى موجودة، لا باعتبار اللفظ فقط، ولا باعتبار فِعلية انتزاع[٤] من الانتزاعيات[٥].

أونقول: لا يجد[٦] العقل[٧] بين جميع الموجودات من حيث هى موجودة تفارقاً[٨] بالكلّية بحيث لاتكون لها وحدة بدون فعلية الانتزاع، ولهذا قال الله تعالى: ﴿مَاتَرَى فى خَلْقِ الرَّحْمَانِ من تَفَاوُتٍ﴾ [الملک / ٣].

[٥] **الخامس**: لوجوب[٩] الوجود أيضاً معنيان:

أحدهما: معنى[١٠] انتزاعى، وهو واجبية الوجود.

وثانيهما: معنى[١١] هو باعتبار ذاته واجب[١٢] وجوده.

فللفظ واجب الوجود أيضاً معنيان:

أحدهما: معنى المشتق من وجوب الوجود بالمعنى الأوّل.

وثانيهما: معنى وجوب الوجود الحقيقى الذى هو[١٣] باعتبار ذاته موجود. فللفظَى الواجبِ والوجوبِ[١٤] الحقيقيّين[١٥] معنى واحد هو باعتبار أنّه[١٦] بذاته[١٧] واجب الوجود يعبّر[١٨] عنه بوجوب[١٩] الوجود؛ وباعتبار أنّه واجب الوجود يعبّر عنه بالواجب، كما أنّ للفظَى الوجودِ والموجودِ الحقيقيّين معنىً واحد[٢٠] ؛ هو باعتبار أنّه[٢١] بذاته[٢٢] موجود يعبّر عنه بالوجود، وباعتبار أنّه موجود يعبّر عنه بالموجود.

[٦] **السادس**: الممكن ما لم يَجِب بالغير لم يُوجَد، لأنّه لا يمكن أن يوجد[٢٣] بدون علّة مستقلّة فى ترجيح وجوده على عدمه[٢٤]، ومع ترجيح وجوده يمتنع عدمه؛ وإلّا لزم ترجيح المرجوح مع كونه مرجوحاً، وهو باطل.

---

١. + و: فى كل النسخ. فحذفت "الواو" بسياق المتن وإلا يجب أن نقول بوجود عبارة محذوفة بعد."يعبّر ... عنها.
٢. + السليم ج.
٣. الاشتراک س.
٤. الانتزاع م.
٥. الانتزاعات ج د م ق.
٦. لايكون م.
٧. ـ العقل م.
٨. تفارق ت ش م ق.
٩. الوجوب د.
١٠. ـ معنى م.
١١. + حقيقى د.
١٢. وجب ت ش.
١٣. ـ هو د م س.
١٤. الوجوب والواجب م.
١٥. فى الحقيقيّين د ق.
١٦. ـ أنّه د.
١٧. ذاته د.
١٨. ويعبّر ت ش.
١٩. وجوب م ج.
٢٠. واحداً ق.
٢١. ذاته م.
٢٢. لذاته ج س.
٢٣. ـ لأنّه لايمكن أن يوجد م.
٢٤. ـ على عدمه م.

المقصد الأوّل
فى إثبات واجب الوجود بالذات

إعلم أنّ براهين هذا المطلب منحصرة فى مسلكين:
أحدهما: لا يُتَوقَّف على إبطال الدور والتسلسل.
والآخر: يُتَوقَّف عليه؛ فلا جرم رتّبتُها فى فصلين:

الفصل الأوّل فى المسلك الأوّل

وفيه طرقٌ كثيرةٌ:

[١] **الطريق الأوّل:** انعدام جميع الممكنات الموجودة بحيث لم يوجد[١] شيء منها فى وقتٍ من الأوقات[٢] ممتنع؛ وذلک الامتناع ليس لذات المجموع ولا لذات الجزء، بل إنّما يكون لغيرهما[٣] وذلک الغير إنّما يكون موجوداً واجباً بذاته، كما لايخفى.

وبعبارةٍ أُخرى: وجود موجودٍ مّا من الممكنات الصرفة الموجودة؛ أى مصداق الموجبة الجزئية التى محمولها الموجود يحتاج إلى علّةٍ موجودةٍ متقدّمةٍ[٤] عليه بالذات، ولا يتقدّم عليه إلّا موجود هو[٥] واجبُ الوجودِ بالذات؛ فثبت وجوده؛ وهو المطلوب.

وبعبارةٍ أُخرى: إمكان وقوع وجود ممكنٍ مّا متحقّق، ولابدّ له من علّة موجودةٍ[٦] متقدّمةٍ عليه بالذات ولا يمكن أن يتقدّم عليه موجود إلّا واجب الوجود بالذات، وبذلک ثبت المطلوب.

وبعبارةٍ أُخرى: جميع الممكنات الصرفة[٧] الموجودة التى ليس فى شيءٍ منها اقتضاء الوجود، بل يتساوى وجود[٨] كلّ منها[٩] وعدمه – سواءً كانت مترتّبة أو لا، وسواءً كانت متناهية أو لا[١٠] –

---

١. لايوجد ج س م.
٢. ـ فى وقت من الأوقات ت د س.
٣. بغيرهما د ق م.
٤. ـ متقدّمة ت.
٥. ـ هو س.
٦. موجده م د.
٧. ـ الصرفة د.
٨. وجوده س.
٩. ـ كلّ منها س.
١٠. غيرمتناهيه س ق م.

فى حكم ممكن واحد فى أنّ تحقّقه لا يمكن بدون موجود خارج عنه، والموجود الخارج عن جميع الممكنات هو الواجب بذاته[١].

[٢] **الطريق الثانى:** لا شكّ فى وجود ممكن، فلابدّ له من مرجّح لوجوده على عدمه ٦ وبدون وجود[٢] واجب[٣] الوجود لا يتحقّق ترجيح وجوده[٤] ٢ ٥؛ لأنّ كلّ ممكن فُرض أنّه علّة لذلك الممكن، فعلّيته ليست[٦] إلّا عبارة عن كونه بحيث لو وجد[٧] وجد ذلك المعلول[٨]، وذلك لا يكفى فى ترجيح وجود المعلول، بل الترجيح[٩] إنّما يحصل إذا كان اعتبار العلّة الممكنة[١٠] ٦ مستلزماً لترجيح وجود المعلول، واعتبار العلّة الممكنة ٢[١١] لا يستلزم ترجيح وجود نفسها، فكيف يستلزم ترجيح وجود معلولها الذى هو تابع لوجودها؟ ولمّا لم يتحقّق ترجيحُ وجود ممكن موجود[١٢] بالفعل بدون وجود[١٣] واجب الوجود بالذات، ثبت وجوده؛ وهو المطلوب.

وبعبارة أُخرى: لا شكّ فى أنّ الممكن الموجود[١٤] بالفعل يمتنع عدمه، وذلك الامتناع ليس لذاته[١٥] ولا لأمرٍ ممكنٍ[١٦] آخَرَ، لأنّه فى حكمه؛ فلا محالة إنّما يكون ذلك الامتناع لوجود واجب[١٧] الوجود بالذات، وهو المطلوب.

[٣] **الطريق**[١٨] **الثالث:** لاشكّ فى تحقّق موجودٍ مّا[١٩]، فإن كان واجباً بذاته أو ممكناً[٢٠] استند[٢١] إليه[٢٢] فى مرتبة من المراتب، ثبت المطلوب؛ وإلّا فإن رجع سلسلة الاستناد فى مرتبة دار وإلّا تسلسل العلل إلى غير النهاية؛ إذ كلّ ممكن له علّة فاعليّة؛ وعلى التقديرين **نقول:** السلسلة التى وجود كلّ جزء من أجزائها علّة لأمرٍ[٢٣] آخَرَ[٢٤] – سواء كانت متناهية كما فى الصورة الأولى أو غير متناهية كما فى الصورة الثانية – يكون عدم كلّ جزءٍ من أجزائها – غير

---

١. لذاته ت ش د م.
٢. ـ وجود س.
٣. الواجب د.
٤. + على عدمه د.
٥. ـ ٦ ... ٢ ت.
٦. ليس ج د ق م.
٧. + تلك العلّة س.
٨. المعنى م.
٩. ـ بل الترجيح م.
١٠. + كافيا وذلك م.
١١. ـ ٦ ... ٢ م.
١٢. ـ موجود م؛ من موجود ج.
١٣. ـ وجود د ج.
١٤. الوجود م.
١٥. ذاته د.
١٦. ـ ممكن م.
١٧. الواجب د.
١٨. هى الطريق ج.
١٩. ـ ما د.
٢٠. ممكن ت ش.
٢١. مستندا م؛ اسند س.
٢٢. لإليه س.
٢٣. ـ لأمر م.
٢٤. الآخر م؛ ـ علّة لأمرٍ آخر ت.

الجزء الأخير[١]، إن وجد[٢] – علّةً لعدم جزءٍ آخَرَ على نحو علّية[٣] الوجود؛ لأنّ عدم العلّة علّة لعدم المعلول، فلم تقع[٤] فِعليّة الوجود مع الترتيب المذكور، ولم تقع فِعليّة العدم على نحو[٥] ترتّب الوجود ليلزم ترتّب[٦] العدمات على سبيل الدور أو التسلسل. فلو لم يتحقّق موجود[٧] يُرجِّح وقوع فِعليّة وجود السلسلة المذكورة على وقوع فِعليّة العدم، للزم[٨] الترجيح بلامُرجِّح؛ وذلك الموجود إنّما يكون موجوداً خارجاً عن السلسلة واجباً بذاته؛ وهو المطلوب.

[۴] **الطريق الرابع:** جميع الموجودات الممكنة الصرفة – سواء كانت متناهية أو غيرمتناهية، وسواء كانت مترتّبة أو لا[٩] – ممكنٌ موجودٌ[١٠]، لاحتياجه إلى الأجزاء التى كلّ[١١] منها موجود ممكن وكلّ ممكن موجود له علّة موجودة[١٢] باعتبارها يجب وجود ذلک الممكن. فَعِلّية الفاعليّة المستقلّة فى التأثير[١٣] إمّا نفس المجموع أو جزؤه أو أمر خارج عنه. والأوّل باطل بالضرورة؛ والثانى أيضاً باطل؛ لأنّه ليس جزءاً من أجزاء[١٤] المجموع بحيث يجب باعتباره وجود الكلّ؛ فإنّ ما قبل المعلول الأخير مثلاً فى السلسلة[١٥] المترتّبة[١٦] لا وجوب له باعتبار ذاته التى جاز أن يصير لا شيئاً محضاً، ليجب غيره باعتباره، وفى حكمه جميع أجزاء[١٧] .ولأنّ كلّ ما يجب باعتباره وجود الجميع، يجب باعتباره وجود كلّ جزء من أجزاء الجميع؛ فلو كان جزء الجميع بحيث يجب باعتباره وجود الجميع، لزم أن يجب وجود ذلک الجزء باعتبار ذاته؛ فلم يكن ممكناً وقد فرضناه ممكناً؛ هذا خلف. وإذا بطل القسمان الأوّلان تعيّن الثالث؛ فيكون علّة الجميع بالمعنى المذكور[١٨] أمراً موجوداً خارجاً عنه؛ والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته؛ وهو المطلوب.

[۵] **الطريق الخامس:** لو كانت الموجودات بأسرها ممكنات لاحتاج[١٩] مجموعها إلى موجِد

---

١. الآخر س م؛ ـ غير الجزء الأخير ت ش.
٢. تحقّق ت د؛ وجدت م.
٣. علّيته س.
٤. فلم وقع ت د س ش ق؛ يقع م ج.
٥. ـ نحو ج.
٦. ـ الوجود ليلزم ترتب د.
٧. وجود م.
٨. ليلزم ج د.
٩. غير مترتبة ج.
١٠. الوجود م.
١١. + جزء ج.
١٢. موجود: فى كلّ النسخ، والصحيح: موجودة.
١٣. ـ فعلّية الفاعليّة المستقلّة س ق م.
١٤. + هذا ت ش.
١٥. سلسله م.
١٦. المرتبه د س م.
١٧. أجزائه د؛ ـ وفى حكمه جميع الأجزاء ت.
١٨. ـ بالمعنى المذكور س.
١٩. لاحتياج س.

يكون ارتفاع الكلّ بالكلّية بأن لا يوجد الكلّ ولا واحد من أجزائه ممتنعاً بالنظر إلى وجوده؛ ٦ إذ ما لايمنع جميع أنحاء العدم لا يكون موجباً للوجود؛ والشيء الذى يكون عدم جميع الأجزاء ممتنعاً بالنظر إلى وجوده ٢ [١] خارج عن الجميع؛ فيكون واجباً؛ وهو المطلوب.

[ٶ] **الطريق السادس:** ٦ لو لم يوجد واجبُ الوجود لذاته ٢ [٢] لم يوجد واجب لغيره؛ فلا يوجد [٣] موجود أصلاً.

أمّا الأوّل: فلأنّه لو لم يوجد الواجب [٤] لذاته [٥] لانحصر الموجودات فى الممكنات، ولاشكّ أنّ ارتفاعَها بأسرها ممكن؛ فلايتحقّق فى شيء منها امتناعُ عدمه فى نفس الأمر لا بالذات ولا بالغير.

وأمّا الثانى: وهو أنّه إذا لم يوجد واجب لذاته ولا لغيره [٦]، لم يوجد موجود أصلاً، فلانحصار الموجود فيهما.

[٧] **الطريق السابع:** هو [٧] أنّ الممكن لا يستقلّ بنفسه فى وجوده وهو ظاهر؛ ولا فى إيجاده لغيره، لأنّ مرتبة الإيجاد بعد مرتبة الوجود؛ فإنّ الشيء ما لم يُوجَد لم يُوجِد؛ فلو انحصر الموجود فى الممكن، لزم أن لا يُوجَد شيء أصلاً؛ لأنّ الممكن وإن كان متعدّداً لا يستقلّ بوجوده ولا إيجاد، وإذا [٨] لا وجود ولا إيجاد، فلا موجود [٩] لا بذاته ولا بغيره.

[٨] **الطريق الثامن:** إن لم يتحقّق واجب [١٠] الوجود بالذات، لزم الدور فى تحقّق الممكنات؛ لأنّ ثبوت الإيجاد لشيءٍ منها [١١] موقوف على وجوده حينئذٍ، ووجوده موقوف على [١٢] إيجاده، فلزم [١٣] أن لايتحقّق ممكن، وهو باطل؛ فثبت تحقّقُ واجب [١٤] الوجود [١٥] بالذات، وهو المطلوب.

[٩] **الطريق التاسع:** تحقّق بعض الممكنات لا كلّها، فلابدّ [١٦] من واجب الوجود بالذات

---

١. ـ ٦ ... ٢ م.
٢. ـ ٦ ... ٢ م.
٣. فلم يوجد ج.
٤. واجب الوجود م.
٥. ـ لذاته س.
٦. بغيره م.
٧. وهو س.
٨. إذ م.
٩. + اصلاً س.
١٠. الواجب ت د س ش ق.
١١. ـ منها س.
١٢. + وجوده حينئذٍ ووجوده موقوف على م.
١٣. فيلزم د ج.
١٤. الواجب ت ج ش ق م.
١٥. ـ الوجود ج.
١٦. + له ج.

ليُرجَّح وجود ذلک البعض - الذى هو[١] كالسّموات والأرض الكائنين على الترتيب الذى هما[٢] عليه مع عللهما[٣] الممكنة - على البعض الآخَر < و> إلّا لزم إمّا وجود جميع الممكنات أو عدم الكلّ بالكلّية؛ لأنّ الممكن الذى صار موجوداً، ليس أحقّ بالوجود من الممكن المعدوم دائماً باعتبار ذاتهما وإلى مثل هذا البرهان أشار بقوله تعالى: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [ابراهيم /١٠].

[١٠] **الطريق العاشر:** الموجود المطلق لا يمكن أن يكون له علّة وإلّا لزم تقدّم الشىء على نفسه ضرورة[٤] تقدّم العلّة على المعلول.

[١١] **الطريق الحادى عشر:** جميع الموجودات الممكنة يحتاج[٥] إلى موجدٍ يستند إليه جميعها[٦]؛ أى كلّ منها[٧] إمّا بواسطة أو بغيرها[٨] بالضرورة[٩]؛ وذلک الموجِد ليس إلّا واجب الوجود بالذات كما لا يخفى[١٠].

[١٢] **الطريق الثانى عشر:** قال[١١] **بهمنيار:** «إن سألت الحقّ فالموجِد لا يكون إلّا واجب[١٢] الوجود[١٣] بالذات؛ فإنّ الممكن الذى ليس له باعتبار ذاته وجود لا يمكن أن يكون[١٤] موجِداً[١٥] لشىء[١٦] بالضرورة؛ فعلى هذا تحقّق الممكن الموجود[١٧] الذى يحتاج إلى موجِد يدلّ على تحقّق الواجب الوجود بالذات»[(١)].

الفصل الثانى فى المسلک الثانى

[١٣] لاشکّ فى وجود موجودٍ مّا، فإن كان واجب الوجود، فهو المطلوب؛ وإن كان ممكن الوجود فلابدّ له من علّة فاعليّة؛ فإمّا أن ينتهى إلى واجب الوجود، وهو المطلوب؛ أو[١٨] يلزم الدور أو التسلسل[١٩] فى[٢٠] العلل الفاعليّة، وهما باطلان.

أمّا الأوّل: فلاستلزامه تقدّم الشىء على نفسه، وهو محال بالبديهة.

---

١. ـ هو م.
٢. ممّا م.
٣. عللها م.
٤. ضرورة: من س.
٥. احتاج ت ش د ج ق.
٦. يستند جميعها اليه ج.
٧. منهما م.
٨. غير واسطة ج د س ق؛ بغير واسطة ت ش.
٩. ـ بالضرورة م.
١٠. ـ كما لا يخفى ج.
١١. من م.
١٢. الواجب ت د س ش ق.
١٣. ـ الوجود س.
١٤. ـ يكون د.
١٥. يوجد د؛ موجد س.
١٦. الشىء د س.
١٧. الوجود م.
١٨. وإلا م.
١٩. الدور والتسلسل دج.
٢٠. و دج ق م.

وأمّا الثانى: فلأنّ جميع العلل الفاعليّة الغير المتناهية التى[١] لم يستند شىء منها إلى واجب الوجود بالذات فى حكم الوسط فى جواز طريان الانعدام عليها بالكلّية، وفى عدم تحقّق مرجِّح[٢] الوجود فى ذاتها[٣]، فوقوع السلسلة المذكورة مستلزم لتحقّق الممكن بدون مرجِّح الوجود، وهو محال؛ لإبطال ترتّب أُمور غير متناهية مع اجتماعها دلائل كثيرة[٤] تركناها احترازاً عن الإطناب.

فلنقتصر فى إثبات واجب الوجود على البراهين المذكورة ٦ التى[٥] يناسب العوامّ. وأمّا براهين الخواصّ وبرهان خاصّ[٦] الخاصّ، فهما لا يليقان بهذا المختصر ٢[٧].

المقصد الثانى

فى إثبات التوحيد ودلائله[٨] التى تقرّرت[٩] عندى قطعيتها كثيرة:

[١] **منها:** أنّ ما يعبّر عنه بوجوب الوجود وواجب الوجود[١٠] إمّا أن يُعيّن ويقتضى لذاته أن يكون عين الموجود الواحد فى الخارج، بل لا يمكن أن يتحقّق[١١] إلّا أن يكون عين ذلك الموجود الواحد[١٢]، فلا يوجد[١٣] فى غيره، أو أمكن أن يوجد فى غيره[١٤].

وعلى الأوّل: لزم انحصار واجب الوجود فى واحد، وهو المطلوب.

وعلى الثانى: لا يخلو إمّا أن يكون ذلك الواحد يقتضى أن يكون واجب الوجود؛ فلزم[١٥] إيجاد الشىء نفسَه[١٦]، وهو مُحال؛ وإمّا أن يقتضى غيره كونه واجب الوجود؛ فيكون ممكناً، هذا خلف.

[٢] **ومنها:** كون[١٧] الموجود[١٨] الواحد واجب[١٩] الوجود إمّا أن يكون عين كون[٢٠] ذلك الواحد إيّاه[٢١] بأن يكون معنى قولنا هو[٢٢] واجب الوجود هو بعينه معنى قولنا هو هو، أو لا بأن يكون للقولين المذكورين معنيان:

---

١. ـ التى م.
٢. ترجيح م.
٣. ذاتهما د ت س ش.
٤. آخر س.
٥. + هى ما ت ش.
٦. ـ خاص م.
٧. ـ ٦ ـ ٢ ق.
٨. دلائلها ت س ش ق.
٩. تقرّر د ت ج ق م.
١٠. ـ واجب الوجود م.
١١. لايتحقّق د ق.
١٢. الوجدانى س.
١٣. فلم يوجد ق.
١٤. ـ أن يوجد فى غيره ج د س.
١٥. فيلزم ج.
١٦. بنفسه س.
١٧. + كون د.
١٨. الوجود م.
١٩. الواجب ت ش.
٢٠. ـ كونم.
٢١. هو ج ق.
٢٢. ـ هو م.

وعلى الأوّل: لزم انحصار واجب الوجود فى واحد، وهو المطلوب.

وعلى الثانى: لا يخلو إمّا أن تكون علّة مقارنة ذينک المعنيين وجوبَ الوجود لذاتـه؛ فلـزم أيضاً انحصاره فى ذلک الواحد، وإمّا أن تكون علّتها ذلک الواحـد ذاتـه، فلـزم إيجـاد الـشىء نفسه[١]، وهو باطل. وإمّا أن تكون أمراً غيرهما، فلزم إمكان ذلک الواحد الذى فرض كونه واجب الوجود، هذا خلف.

[٣] ومنـها: أنّه ليس لواجب[٢] الوجود ماهيّة[٣] ولا هويّة[٤] مغايرة للوجود الحقيقـى الـذى هـو مانع بذاته لبطلان الذات وانعدامه.

قال فى *الشفاء* ما[٥] محصّلة:

«إنّ واجب الوجود ٦ لا يجوز أن يكون على وجه يكون فيه تركيب ٢ [٦] بأن يكون هنـاک[٧] ماهيّة مّا[٨]، وتكون تلک الماهيّة واجب الوجود؛ فيـكون لتلک[٩] الماهيّة معنى غير حقيقتها وذلک المعنى وجوب الوجود[١٠ (٢)]، ٦ وحينئذٍ لا يخلو إمّا أن يكون لقولنا وجوب[١١] الوجود ٢ [١٢] هناک حقيقة، أو لا، ومحال أن لا يكون لهذا المعنى حقيقة، وهو[١٣] مبدأ كـلّ حقيقـة؛ بـل هـو[١٤] تأكّـد الحقيقة وتصحّحها[١٥].

فإن كان له حقيقة وهى غير تلک الماهيّة، فهى إن كانت متعلّقـةً بتلـک الماهيّـة ولا يجـب بدونها، كان معنى واجبِ الوجود من حيث هو واجبُ الوجود لـيس بواجـب الوجـود ؛ لأنّ لـه شيئاً[١٦] به يجب؛ وإن لم يحتج إلى تلک الماهيّة، كانت تلک الماهيّة[١٧] عارضة لها، وقـد فرضـت أنّها ماهيّة لواجب الوجود، هذا خلف»[(٣)].

أقول[١٨]: فى قوله: «ومحال أن لا يكون لهذا المعنى حقيقة»، إشـارة إلـى إثبـات الوجـود[١٩] الحقيقى الذى يعبّر عنه بوجوب الوجود والموجود من حيث هو موجود[٢٠] وواجب الوجـود مـن

---

١. بنفسه س. ٢. الواجب س. ٣. ماهيّته ج د س ق م. ٤. وهويّة ت ش.
٥. ـ ما ت ش. ٦. ـ ٦ ـ ٢ م. ٧. ـ هناک م؛ هنا ت ش د س ق.
٨. ـ ما ت ش. ٩. تلک ج د ق س.
١٠. + مثلاً إن كانت تلک الماهيّة أنه إنسان، فيكون أنّه إنسان غير أنّه واجب الوجود، الشفاء.
١١. واجب س م. ١٢. ـ ٦ ـ ٢ ت. ١٣. هى، الشفاء. ١٤. هى، الشفاء.
١٥. تصحيحها ج. ١٦. سبباً ت ش. ١٧. ـ كانت تلک الماهيّة ت. ١٨. قلت ش د س.
١٩. وجود د. ٢٠. + واجب‌الوجود س.

حيث هو واجب الوجود؛ ولمّا كان الدليل المذكور فى نفى التركيب[۱] فـى الواجـب مـن الماهيّـة والوجود الحقيقى دالاً على نفى التركيب[۲] من الهويّة والوجـود الحقيقـى، ثبـت[۳] أنّ ذات واجـب الوجود إنّما هو محض الوجود الحقيقى الذى هو[۴] وجـوب الوجـود باعتبـارٍ، وواجـب الوجـود باعتبارٍ[۵] آخَرَ[۶].

وبعد تمهيد هذه المقدّمة نقول: لا يجوز تعدّد الواجب بالذات، وإلّا لزم أن يكون لكلّ هويّة[۷] مغايرة لهويّة الآخَر مع الاشتراك فى معنى واجب الوجـود؛ فلـزم أن يكـون الواجـب ذا هويّـة مغايرة لمعنى واجب الوجود وذلك منافٍ للوجوب الذاتى، لما مرّ.

[۴] **ومنـها:** أنّ وجوب الوجود[۸] الذى هو الوجود الحقيقى لا يمكن أن يكـون مـشتركاً بـين الإثنين، لأنّهما إمّا أن يتّحدا فى الحقيقة أو يختلفا فيها.

وعلى الأوّل: لزم أن يكون علّة اختلافهما[۹] فى الأعراض أمراً غيـر الوجـود الحقيقـى وغيـر حقيقتها؛ فلزم إمكانهما.

وعلى الثانى: لزم أن يكون الوجود الحقيقى عارضاً لحقيقتهمـا[۱۰]، أو جـزءً مـشتركاً بينهمـا؛ فلزم[۱۱] أيضاً إمكانهما؛ لأنّهما لا يكونان موجودين باعتبـار الـذات ضـرورة احتياجهمـا إلـى[۱۲] الوجود الحقيقى والجزء المختصّ.

[۵] **ومنـها:** أنّ معنى[۱۳] الوجود[۱۴] الحقيـقى لا يمكن أن يكون معنى جنسيّاً تحتـه أنـواع ولا أن يكون[۱۵] معنى نوعيّاً تحته أشخاص، لأنّ النوع لا يحتاج إلى الفصل فى كونه متّصفاً بـالمعنى الجنسى[۱۶]، بل يحتاج إليه فى كونه موجوداً، وكذلك الشخص لا يحتاج إلـى المـشخِّص[۱۷] فـى كونه متّصفاً بالمعنى الذى هو النوع، بل يحتاج إليه فى كونه موجوداً؛ فلا يمكن أن يكون معنـى الموجود جنسيّاً[۱۸] وإلّا لزم أن يكون النوع محتاجاً إلى الفصل فى المعنى الذى هو الجـنس، ولا

---

۱. تركّب ت ش.
۲. التركّب ت ش ق.
۳. تثبت ج م ق.
۴. ـ هو م.
۵. ـ وواجب الوجود باعتبار م.
۶. ـ آخر د ج ت ش ق.
۷. هويّته م.
۸. وجود م.
۹. اختلافها م.
۱۰. ـ الحقيقى عارضاً لحقيقتهما م.
۱۱. فيلزم ج.
۱۲. فى م.
۱۳. المعنى ت ش س.
۱۴. الموجود د ج.
۱۵. أن لا يكون س.
۱۶. الجنس ج.
۱۷. الشخص دج؛ التشخّص م؛ المتشخّص س.
۱۸. جنساً ت ش.

أن يكون نوعيّاً[١]، وإلاّ لزم كون الشخص محتاجاً إلى[٢] المشخِّص[٣] فى المعنى الذى هو النوع؛ فتعيّن أن يكون معنى الموجود[٤] الذى هو الوجود الحقيقى معنى شخصيّاً مانعاً من وقوع الشركة بذاته ضرورةً أنّه لا يمكن[٥] أن يكون معنى[٦] عرضيّاً لذات واجب الوجود وإلاّ لم يكن الذات باعتبار ذاته موجوداً، وأمّا كونه[٧] فصلاً للذات[٨] فهو فى حكم كونه نوعاً له فى المحذور المذكور.

[٦] ومنها: أنّ الوجود[٩] الحقيقى الذى هو موجود باعتبار ذاته إمّا أن يكون بذاته مانعاً من وقوع الشركة أو لا، والثانى محال وإلاّ لم يوجد فى الخارج بمحوضته وصرافته؛ والأوّل مستلزم لوحدة الذات.

[٧] ومنها: أنّ معنى واجب الوجود إمّا أن يقتضى الوحدة لذاته بالاقتضاء التامّ أو يقتضى التعدّد لذاته، أو لايقتضى شيئاً منهما[١٠]، والثانى محال؛ لأنّه[١١] لا يمكن تعدّده بدون أمور زائدة عليه؛ ولأنّه[١٢] حينئذٍ لايتحقّق فى واحد، والثالث مستلزم لإمكان الذات لاحتياجه فى الوحدة والتعدّد إلى الغير، فتعيّن الأوّل وهو[١٣] مستلزم للمطلوب.

[٨] ومنها: أنّه لمّا كان الوجود الحقيقى بصرافته[١٤] ومحوضته[١٥] عيناً للموجود الذى هو واجب الوجود بالذات وليس زائداً عليه لا فى الخارج ولا فى العقل[١٦]؛ ولم يكن[١٧] فى محوضة[١٨] المعنى تعدّد لا فى الخارج ولا فى التصوّر؛ فلا يمكن تعدّد واجب الوجود فى الخارج ولا فى التصوّر.

[٩] ومنها: أنّ الوجود الحقيقى بصرافته إمّا أن يمتنع تعدّده أو لا، وعلى الأوّل لزم المطلوب؛ وعلى الثانى لزم أن يكون نسبة جميع مراتب الأعداد التى فوق الواحد إليه واحدة فى إمكان الوقوع، فلزم أن يكون ترجيح الإثنين[١٩]، أو عدد آخر مثلاً على باقى الأعداد بالنظر إلى محوضته ترجيحاً بلا مرجِّح وهو محال؛ فتعيّن الأوّل: أى امتناع تعدّده بمحوضته[٢٠] وصرافته[٢١].

والحاصل: أنّ المعنى كما يكون فى تعدّده يحتاج إلى الغير، فكذلك فى وقوع عدد

---

١. نوعاً ت ش م ج د.
٢. ـ الى د.
٣. المتشخّص س ج.
٤. الوجود ت ش.
٥. يمكن د.
٦. معناً د.
٧. وامّا أن يكون س.
٨. ـ للذات م.
٩. الموجود ت ش.
١٠. منها ت ش.
١١. + حينئذٍ م.
١٢. لأنّه ت ش س.
١٣. فهو م.
١٤. لصرافته د.
١٥. مخصوصه س.
١٦. التعقل د س ق م.
١٧. ولايمكن س.
١٨. محوضته د؛ محصوصته س.
١٩. اللاشيء س.
٢٠. لمحوضته ج ق.
٢١. ـ بمحوضته وصرافته ت ش.

مخصوص دون غيره يحتاج إلى علّة، وبكلّ[١] من ذينک الاحتياجين عُلِم أنّ الوجود الحقيقی الذی هو بصرافته واجب الوجود بالذات لا يمكن تعدّده.

[١٠] ومنها[٢]: ما أشار إليه بقوله تعالى[٣]: ﴿لَو كانَ فيهِما آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء /٢٢]، فإنّه لو كان فی السّموات والأرض إلهان، لكانا واجبَی الوجود بالذات فإمّا أن يوجد كلّ منهما كلّ موجود فی السّموات والأرض، وإمّا أن يوجد أحدهما السّماء واللآخرُ الأرضَ.

وعلى الأوّل لزم تواردُ العلّتين على معلول واحد؛

وعلى الثانی لزم الترجيح[٤] بلا مرجِّح، وأن لايكون الأرض وسط السّماء، ولهذا قال الله تعالى: ﴿إذاً لَذَهَبَ كُلُّ إلَهٍ بِمَا خَلَقَ ولَعَلَىَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون/٩١].

المقصد الثالث
فی علمه تعالى

ولهذا المطلب مسلكان:

أحدهما[٥]: مسلک العوامّ.

وثانيهما: مسلک الخواصّ.

[١] [مسلک العوامّ]

وفی الأوّل براهين كثيرة:

[١:١] منها: أنّه مَن تأمّل فی آيات الآفاق والأنفس وتأمّل فی[٦] ارتباط العلويّات بالسفليّات[٧] وتأمّل[٨] فی حركات الأفلاک ومناطقها ومنافع الكواكب وترتيبها وتأمّل[٩] فی الحيوانات وما هُدِيَتْ إليه من مصالحها وما أُعْطِيَتْ من الآلات المناسبة لها[١٠] ومنافع خلقة الإنسان وأعضائه التی قد[١١] اشتملت عليها[١٢] المجلّدات ٦ التی نسبة ما سطر فيها إلى ما لم[١٣] يسطر كنسبة القطرة إلى البحر ٢[١٤] علم أنّ لمبدأ الكلّ كمالَ العلم والحكمة.

---

١. ـ بكلّ س.
٢. منهما م.
٣. ـ تعالى م.
٤. ترجيح م.
٥. إحدى د.
٦. ـ فی د س ق.
٧. السفليات م.
٨. تفكّر ت ش.
٩. تدبّر ت ش.
١٠. ـ لها م.
١١. ـ قد د.
١٢. عليه د ت ش.
١٣. ـ لم م.
١٤. ـ ٦ ـ ٢ ت.

[١:٢] **ومنها**: أنّ العلم من[١] أعلى[٢] الصفات الكمالية للموجودات فكيف يجوّز العقل عدم اتّصاف مبدأ جميع الموجودات به.

[١:٣] **منها**: أنّ اتّصاف بعض الموجودات بالعلم بديهى؛ فلولم يتّصف مبدأ جميع الموجودات بالعلم، لزم كون المعلول أشرف[٣] من حيثيّة[٤] العلم من العلّة التامّة ومن[٥] فاعله الموجِد له، وهو باطل[٦].

[١:٤] **ومنها**: أنّ الواجب الوجود بالذات مفيض العلوم للعلماء، وإفاضة[٧] العلوم[٨] لهم لا يمكن بدون علم المفيض.

[١:٥] **ومنها**: أنّه تعالى معط[٩] لجميع[١٠] المسؤولات[١١] على طبق سؤالات الخلائق، سواء كانت بلسان[١٢] الاستعداد والحال[١٣] أو بلسان المقال؛ وذلک لا يتصوّر بدون العلم.

[١:٦] **ومنها**: أنّ **المحجوبين**[١٤] لمّا أثبتوا العلم لبعض الممكنات مع أنّ الممكن ليس له وجود وظهور باعتبار ذاته وماهيّته كان إثباته للوجود الحقيقى الذى هو موجود وظاهر[١٥] باعتبار ذاته أولى من إثباته للممكن.

[١:٧] **ومنها**: أنّ الوجود ليس مانعاً من الظهور، بل إنّما هو منشأ للظهور؛ فالواجب بالذات الذى هو محض الوجود ٦ يكون ظاهراً بذاته لذاته؛ فيكون عالماً لذاته بذاته ٢[١٦].

[١:٨] ٦ **ومنها**: أنّ أنواع الإدراک مثل الإحساس والتخيّل والتوهّم والتعقّل ليس إلاّ بالنور؛ فالواجب بالذات الذى هو محض النور، الظاهر بذاته[١٧] ٢[١٨]، المظهر للغير[١٩] لذاته بذاته[٢٠].

[١:٩] **ومنها**: أنّ الواجب بالذات مجرّد[٢١] عن المادّة ولواحقها لبرائته[٢٢] عن الاحتياج إلى الغير فى الوجود؛ فلم يكن له مانع من العلم والتعقّل؛ فيكون عالماً بذاته لعدم المانع ووجود المقتضى الذى هو الوجود الذى هو منشأ[٢٣] الظهور.

---

١. ـ من د.
٢. ـ أعلى ت؛ على د.
٣. + من علّته م.
٤. حيثيّته ت ش.
٥. ـ ومن ج.
٦. ـ وهو باطل د.
٧. إفاضته س.
٨. للعلوم س.
٩. معطى ت ش.
١٠. بجميع ت ش.
١١. السؤالات ت ش.
١٢. ـ بلسان ت.
١٣. أو الحال ج ق س.
١٤. المجوس م ق؛ المجوسين س.
١٥. ظاهر م.
١٦. ـ ٦ ... ٢ ت.
١٧. لذاته س.
١٨. ـ ٦ ... ٢ ت.
١٩. لغيره م؛ + يكون د س م.
٢٠. بذاته لذاته دج س م.
٢١. تجرّد د؛ مجرّده س.
٢٢. لبرائة: فى كلّ النسخ، وصححت بسياق المتن.
٢٣. + عالم م.

[٢] [مسلك الخواصّ]

[٢:١] **وأمّا برهان هذا المطلب فى المسلك الثانى الذى هو مناسب للخواصّ**

فهو أن يقال: لاخفاء فى ثبوت صفة العلم لبعض الموجودات مع أنّ الممكنات الصرفة لاقوام[١] لها فى ذاتها[٢]؛ فيكون فى حكم الأعراض التى تحقّقها لغيرها، فلم يكن شيء منها مدركاً لذاته ولا[٣] لغيره كالأعراض؛ فالعلم الذى لا شبهة فى تحقّقه إنّما يكون بالحقيقة للوجود[٤] الحقيقى الذى هو الواجب[٥] بالذات، وهو المطلوب.

[٢:٢] **وأيضاً**[٦]: العلم[٧] لا يحصل إلاّ للمجرّد الحقيقى، وحقيقة التجرّد إنّما يوجد للواجب بالذات، لأنّه مجرّد عن المادّة والأصل، فلايكون عالماً[٨] بالحقيقة إلاّ هو[٩] سبحانه؛ فإنّ مقارنة المادّة مانعة من العلم وكذلك[١٠] مقارنة الأصل كما لا يخفى عند التأمّل الصادق.

وبهذا البرهان يُعلم انحصارُ جميع الصفات الكمالية التى لم ينفكّ عن العلم فيه تعالى بالحقيقة؛ وإلى هذا البرهان[١١] أشار بقوله تعالى: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيءٍ مِنْ عِلْمِهِ إلاّ بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة /٢٥٥]، وفى قول الإمام محمّد الباقر[١٢] ٦ عليه[١٣] السلام ٣[١٤] حيث قال[١٥]: «هَلْ سُمّيَ عَالِمَاً قَادِراً إلاّ لأنّه تَعَالى[١٦] وَهَبَ الْعِلْمَ لِلْعُلَمَاءِ والقُدْرَةَ لِلْقَادِرِينَ»[(٤)]، أيضاً إشارة إلى هذين البرهانين.

ولمّا ثبت[١٧] بالبراهين المذكورة أنّه تعالى عالم بذاته لم يمكن[١٨] أن يكون ذات[١٩] عالماً بشيءٍ بدون العلم بذاته، ثبت أنّ علمه[٢٠] بذاته عين ذاته؛ فذاته تعالى عالِمٌ ومعلومٌ وعِلمٌ بذاته. ولمّا كان ذاته تعالى علّة فاعليّة لجميع الموجودات ٦ الممكنة صار علمه بذاته علّة للعلم بجميع الموجودات ٣[٢١].

---

١. لاقيام م.
٢. لها لذاتها م.
٣. ـ لا د.
٤. للموجود ت ش.
٥. + الوجود ت ش.
٦. وبعبارة اخرى د ج س م ت.
٧. + الذى د.
٨. عالم د ج م.
٩. + الله تعالى س.
١٠. وكذا ت ش.
١١. + وبرهان الثالث فى مسلك الأوّل ت ش.
١٢. باقر ج د.
١٣. + والصلوة ج ق.
١٤. صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه س.
١٥. ـ حيث قال م.
١٦. ـ تعالى م.
١٧. أثبت د ج م ق.
١٨. لم يكن: فى كلّ النسخ، والصحيح: لم يمكن.
١٩. ذاته م.
٢٠. + تعالى س.
٢١. ـ ٦...٣ س.

[٣] **ولعلمه**[١] **مراتب:**

[٣:١] **إحداها:** إجمالية[٢] حقيقيّة[٣] لاإجمال فوقها؛ والعلم فى هذه المرتبة عين العلم بالذات الذى هو عين الذات **بيانه بأن يقال:** كلّ موجودٍ صدر عن الواجب بالذات ـ سواء كان[٤] صورةً علميةً أو موجوداً عينياً ـ إنّما صدر[٥] بالعلم[٦] به؛ أى العلم[٧] لا يتأخّر عن الصدور، فإمّا أن يكون فى مرتبة الصدور أو قبله، فإن كان فى مرتبة الصدور، لزم أن لا يكون الذات عالماً به باعتبار الذات؛ فلا يكون كاملاً باعتبار العلم الذى هو[٨] صفة الكمال، هذا باطل[٩].

فتعيّن أن يكون العلم بالصادر قبل وجود الصادر، بل[١٠] العلم[١١] بكلّ ما صدر عن الواجب بالذات[١٢] متحقّقاً فى مرتبة الذات، ولزم من ذلک كون العلم بجميع الموجودات عيناً لذاته تعالى؛ وهذا العلم هو كمال ذاتى للذات؛ وهو كون الذات بذاته بحيث تَفيض عنه جميع الموجودات الممكنة منكشفةً[١٣].

فلمّا كان ذاته تعالى بذاته مبدأ لفيضان الموجودات وانكشافها، ٦ ولا حاجة إلى أمر مغاير فى إيجاد جميعها وانكشافها ٢[١٤]، بل ذاته تعالى منشأ لجميع الانكشافات، كان نسبة علمه بذاته تعالى إلى العلم بجميع الموجودات المنكشفة بذواتها كنسبة ملكة[١٥] العالم ذى ملكة استخراج العلوم[١٦] المفصلة[١٧] إلى تلک العلوم. فكما[١٨] أنّ[١٩] تلک الملكة هى علم إجمالى بجميع العلوم المفصلة منها[٢٠] فكذلک علم[٢١] ذاته تعالى[٢٢] بذاته علم[٢٣] بجميع الموجودات الفائضة عن ذاته تعالى.

وهذا معنى قول المحقّقين من أنّ عالميّته تعالى عبارة[٢٤] عن كونه خلاق العلوم برمَّتها[٢٥]؛ ومن أنّ نسبة علمه تعالى إلى علوم الممكنات كنسبة الإكسير إلى الذَّهَب والفِضَّة.

---

١. + تعالى ت ش.
٢. ـ إجماليه ج.
٣. حقيقى إجمالى ت ش؛ حقيقة إجمالية م؛ + كمالية ج ق.
٤. كانت ت ش.
٥. يصدر س.
٦. فالعلم س.
٧. ـ أى العلم م.
٨. + حقيقية ج.
٩. + ولزم أيضاً أن لايكون الصدور من العلم و هذا أيضاً باطل م.
١٠. + يكون م؛ ـ يكون س.
١١. فالعلم س.
١٢. + يكون س.
١٣. المنكشفة م؛ منكشفاً س.
١٤. ـ ٦ـ٢ د.
١٥. ـ ملكة د.
١٦. + التام س.
١٧. المتصلة د ق.
١٨. وكما ت ش س؛ فكان م.
١٩. ـ إن م.
٢٠. ـ منها م.
٢١. علمه م؛ + دائم ق.
٢٢. ـ ذاته تعالى م ق.
٢٣. + حقيقى ج.
٢٤. ـ عبارة د ج.
٢٥. وبرمّتها د م؛ بذاتها ج س.